واقع وآفاق التعاون الأمني في المتوسط في مجال مكافحة المخدرات

الدكتور: زغدار عبد الحق

أستاذ محاضر (ب)، قسم العلوم السياسية

جامعة الحاج لخضر - باتنة

الملخص:

تتناول هذه المقالة قضية مهمة ذات أبعاد أمنية خطيرة، خاصة في ظل انتباه العلماء والباحثين في علم السياسة بأن مشكلة المخدرات لها تأثيرها القوي على الأمن القومي، وهذا ما سعت عدد من الدول لتجعل من هذه المشكلة أحد أبرز القضايا الدولية في الجيو-سياسات المعاصرة، وهذا ما نلاحظه على صعيد الدول المطلة على البحر المتوسط، لما لتلك المشكلة من أهمية وخطورة في نفس الوقت.

وتحاول هذه المقالة إلى الاقتراب من موضوع العلاقة بين مشكلة المخدرات والأمن القومي، وفي بعدها الجيو-سياسي، وبالذات في المنطقة المتوسطية، وذلك من خلال الإشارة الموجزة إلى تطور مفهوم الأمن القومي الذي انتقل من التركيز على المضمون العسكري إلى شموله لمضامين أخرى اقتصادية، اجتماعية وسياسية، والتطرق إلى تأثيرات مشكلة المخدرات على تلك الأبعاد والمضامين لمفهوم الأمن القومي، ثم محاولة بيان كيفية الاهتمام بها في جيو-سياسة المتوسط الجديدة، على أن نعطي كيف يمكن تفعيلها في سبيل احتواء ثم القضاء على هذه الآفة المضرة بالمجتمعات.

Abstract:

The present article treats an important issue with dangerous security implications, id est. the effects of drugs on national security which have received the attention of both academia and practitioners in the field of politics. This has led a number of Mediterranean countries to pay attention to consider the problem as being both important and dangerous at the same time.

The article is an attempt to shed light on the relationship between the issue of drugs and the national security in it is geopolitical dimension, particularly in the Mediterranean region. This clarification takes into consideration the development of concept of national security, with special focus on the military and other important dimensions (Social, Economic and political); the effect of drugs on these dimension; and how to treat the problem in the new Mediterranean geopolitical apparatus as to eradicate it due to its harmful effect on societies and individuals.

مقدمة:

لقد طغى ملف المخدرات بشكل كبير خلال التسعينات من القرن الماضي على الشرح الأكاديمي والسياسي على المستوى الدولي، وبالذات بعد نهاية الحرب الباردة، نتيجة ما أفرزته ظاهرة العولمة من قضايا أخذت أبعادا أمنية جديدة تستلزم التنسيق والتعاون بين الدول أكثر من وقت الحرب الباردة، وجهود بحثية مطردة من طرف الباحثين صوب إدراك وإيجاد الحلول الملائمة لمشكلة المخدرات جراء ما تحمله من آثار خطيرة على الأمن القومي.

ونظرا لما تعرفه منطقة المتوسط من خطر المخدرات التي أصبحت مشكلة أمنية، فقد زاد اهتمام الدول الأرو-متوسطية من خلال جيو-سياساتها كمحاولة منها لمعالجة هذه المشكلة، وعليه أضحى الاهتمام بهذه المشكلة من جميع الدول المطلة على البحر المتوسط أكثر من أي وقت مضى، وفي إطار مشترك بين الدول المعنية.

وهكذا أصبحت مشكلة المخدرات من أكثر الملفات استعمالا في الأدبيات السياسية الأمنية، أو من قبل الدارسين والباحثين، ولهذا سيتم في هذه المقالة تسليط الضوء على كيفية بروز المخدرات في الدراسات الأمنية، وما هي آثارها في مختلف الأبعاد الأمنية التي أصبح مفهوم الأمن الجديد يعتمد عليها ؟ وما أهميتها بالنسبة لضمان استقرار وأمن الدول ؟ وكيف طرحت مشكلة المخدرات في السياسات الجغرافية من قبل الدول المطلة على البحر المتوسط ؟ هذا ما سأحاول الإجابة عليه ضمن محاور هذا المقال.

أولا: تطور مفهوم الأمن القومي.

إن بداية ظهور الأمن القومي في الساحتين الفكرية والعمل السياسي يعود لعام 1947، وكان يركز على البعد العسكري للأمن، ويتضح ذلك تحديدا بصدور قانون الأمن القومي الأمريكي سنة 1947، وبعد ذلك بعامين، أي في عام 1949، أنشئ حلف شمال الأطلسي (الناتو) لمواجهة الاتحاد السوفياتي عسكريا، واتخذت استراتيجيات الأحلاف العسكرية ضمن عدد من الدول لاحتوائه، وكان سباق التسلح والردع النووي المتبادل هو المبدأ الاستراتيجي الأساس في سياسة الأمن القومي الأمريكي[1].

ولهذا كان طبيعيا في فترة ما قبل نهاية الحرب الباردة أن يكون التركيز على الأبعاد العسكرية في تعريف الأمن القومي وتحديد السياسات اللازمة لمجابهة التهديدات القائمة أو المحتملة والتي كانت في أغلب الحالات عبارة عن سياسات عسكرية، ليتسم العالم في تلك المرحلة بمنطق الصراع، فرضته الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى مسيطرة

على العالم، كما فرضت منطق الصراع والقوة والمصلحة في تعريفها وأجندتها في مجال سياسات الأمن القومي التي كانت بالضرورة أجندة عسكرية[2].

من جانب آخر، إذا استطاعت أوربا أن تتخطى مشكلاتها الاقتصادية للأمن من خلال اعتمادها على المدخل التكاملي القائم على الطروحات الوظيفية[3]، إلا أنه مع استقلال عدد كبير من بلدان العالم الثالث ودخولها في النظام الدولي بأجندة مختلفة ترتكز على قضايا التحرر الاقتصادي والسياسي وتبني التنمية الاقتصادية منهجا لحركيتها لتسعى بدورها تطوير تعريفها الخاص بالأمن القومي، حيث لم تعد تقتصر على حماية الدولة وإقليمها وشعبها من الاعتداءات والتهديدات العسكرية، بل أصبحت تسعى من خلال سياساتها الوطنية القضاء على آثار التخلف الاقتصادي وتحقيق التنمية، وباعتبارها التنمية لها علاقة مباشرة بالأمن القومي فإنها لم تقتصر على استهداف الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي، بل حاولت أن تدعم أمن المواطن من خلال تبنيها البعد الاجتماعي للتنمية، ومن ثم تحقيق أمنها القومي، لكن بعدما تحقق العدالة الاجتماعية وعدالة التوزيع في المواد كأساس لضمان التنمية والأمن معا[3]*.

وغير أن في الواقع، بلدان العالم الثالث اكتشفت بأن سياساتها التنموية الوطنية لم تضمن لها بالضرورة تحسنا في وضعها التنموي ووضعها الأمني، بل أن ما حدث هو أمور غير مرغوب فيها، بحيث منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي شهدت معظم بلدان العالم الثالث تدهورا في اقتصادياتها إلى درجة أن شهدت بعض الدول انفجارا اجتماعيا بسبب زيادة مشاكلها الاجتماعية وانتشار الفقر بصورة مذهلة أثر في استقرارها السياسي وأمنها القومي، ولعل السبب المحوري يعود إلى إخفاق بلدان العالم الثالث في إحداث تطور علمي تكنولوجي يسمح لها باللحاق بمسيرة العولمة، ومع تفاقم سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ازدادت الفجوة الفاصلة بين المجتمع والدولة، ولاسيما بلجوء هذه الأخيرة لإعادة الاستقرار انتهاج سياسات أكثر قهرية تمس بحقوق الإنسان، والحريات العامة[4].

ومن هذا المنطلق، بدأ الشعور بأهمية التركيز على الفرد في التنمية والأمن، والبحث في طبيعة المصادر التي تهدد حياته وسبل تحقيق أمنها ولهذا شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة طرح مجموعة من المفاهيم الأمنية المغايرة للمفهوم التقليدي للأمن- المشار إليه- تتمحور حول قضايا مختلفة تتعلق بالإنسان، ومنها الأمن الشامل والأمن الإنساني، وتجدر الإشارة هنا التأكيد على أن بروز هذه المفاهيم الجديدة كانت نتيجة ما شهدته البيئة الأمنية من تحولات كشفت عن عمق مصادر تهديد أمن الأفراد، ولم يعد مفهوم الأمن التقليدي يستطيع تقديم تفسيرات ملائمة للواقع الدولي، وهذا لا يعني إهمال التعريف التقليدي

للأمن القائم على البعد العسكري، وإنما الأبعاد الأخرى للأمن أصبحت لها أهمية إن لم نقل أن المفهوم الشامل للأمن القومي هو السائد حاليا، وهو المفهوم الذي يجمع الأبعاد العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والدولية للأمن في بوتقة واحدة[5].

إن تفشي آفات اجتماعية سبب إخفاقات السياسات الوطنية وإفرازات ظاهرة العولمة تؤكد بما لا يدع مجالا للشك بأنها مضرة لجميع الدول على حد السواء سواء كانت قوية أم ضعيفة، وهو ما يتضح من خلال اتساع مفهوم الأمن القومي وشموليته لجميع الأبعاد، فمن بين هذه الآفات آفة المخدرات، فكيف تؤثر على الأمن القومي بمفهومه الواسع والشامل ؟

ثانيا: تأثير المخدرات على الأبعاد المختلفة للأمن.

1- تأثير المخدرات على الأمن الاقتصادي:

لقد جاء في تقرير الأمم المتحدة الإنمائي الصادر سنة 2004 تنبيه حول الانتشار الواسع والمتزايد لتجارة المخدرات في العديد من المناطق مثل أفغانستان، وما يصاحبها من انعكاسات سلبية على النظم الاقتصادية والسياسية في العالم، إضافة إلى التكلفة الاقتصادية، الاجتماعية والمالية الهائلة لمواجهة هذه الظاهرة[6].

إن المخدرات تؤثر بشكل سلبي على الموارد النادرة داخل البلد والتي هي في تزايد مستمر كندرة المياه، والمناطق الصالحة للزراعة، يصعب من إدارة الدولة لاقتصادها وتحقيق الأمن الاقتصادي لشعبها، نتيجة ما تلهمه المخدرات من تلك الموارد النادرة.

ومشكلة المخدرات لا تؤثر في الموارد الطبيعية فقط، وإنما التعاطي والإدمان على المخدرات أصبح مكلفا من الناحية الاقتصادية والمالية، إذ تشير تقديرات صندوق النقد الدولي في سنة 1998 أن حوالي 2 % من الناتج الإجمالي العالمي يستعمل في أعمال غير مشروعة كالنشاط في الإنتاج والاتجار بالمخدرات[7]، وهذا ما يعني أن مشكلة المخدرات لا تقتصر على تكاليف الإنفاق على الإدمان فقط وإنما تشمل أيضا برامج التوعية وغيرها من البرامج الرامية إلى الوقاية من هذه المشكلة، وتكاليف العلاج في المستشفيات وهي مكلفة جدا إذا أخذنا بعين الاعتبار طول مدة العلاج، ناهيك عن ثمة تكلفة أيضا تتعلق بالمكافحة الأمنية للإدمان والتعاطي والاتجار بهذه السموم سواء على المستوى الوطني، أو على المستوى الدولي.

كان من الممكن أن تخصص تلك التكاليف لبرامج تنموية طموحة تكون في خدمة المواطن والوطن، إلا أن التدابير التي تؤخذ لمعالجة مشكلة المخدرات قد تزيد من عجز في ميزان مدفوعات الدول، لاسيما دول العالم الثالث، لأنها تلجأ إلى الإقراض من الخارج

لمعالجة المشكلة، كل ذلك يؤدي في نهاية الأمر إلى مزيد من التدهور الاقتصادي والمعيشي وعدم تحسين الأمن الاقتصادي، وكان من المفترض أن توجه تلك النفقات في برامج علمية تكنولوجية لتحقيق التنمية وضمان الأمن الاقتصادي.

ويشير تقرير الأمم المتحدة بأن زراعة المخدرات والاتجار فيها يمثل نصيبا لا بأس به من الناتج المحلي الإجمالي في البلاد التي تحتل رأس قائمة الدول المنتجة والمتاجرة في المخدرات، مثل أفغانستان وميانمار الذي يقدر ذلك النصيب فيها ما بين 10- 15 % من الناتج المحلي لكل منهما، وكولومبيا ولاوس التي تصل النسبة في كل منهما 2-3 %، بينما لا تبلغ هذه النسبة في حالة الولايات المتحدة الأمريكية سوى 0,4 % من ناتجها المحلي الإجمالي، وهذا يفيد بأن البلاد التي يرتفع فيها نصيب تجارة المخدرات إلى الناتج المحلي الإجمالي يكون معدل النمو الاقتصادي فيها ضعيفا، بينما يكون المعدل ذاته أكبر في البلاد التي يقل فيها نصيب تجارة المخدرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي[8].

ومن جانب آخر، كان لتوظيف مظاهر العولمة دور سلبي في القيام بأعمال خارج نطاق القانون، ففي الوقت الذي تدعو إليه العولمة إلى التحرير الاقتصادي والتجاري، فإن أكبر المنظمات الدولية قد ساعدها تحرير التجارة الدولية على سهولة تمرير وتبادل المواد المخدرة واستفادت من ظاهرة عولمة المال والتداخل والتكامل بين الأسواق من خلال الاستفادة من الاستثمار في هذه المواد عبر وسائل مشروعة ودون أي رقابة مالية أو سياسية أو أمنية، أي بمعنى ثمة شركات وهمية تستخدم كغطاء للاتجار في المخدرات، أو تؤمن وسائل نقلها، أو تقوم بتدوير أرباحها وتبييض أموالها داخل الاقتصاد الرسمي، نتيجة اعتبار التدخل الرقابي أو الأمني وفق منظومة العولمة يتناقض مع حرية التجارة وحرية الأسواق المالية، ولهذا أصبحت قضية مكافحة تجارة المخدرات كتحدي بالنسبة للدول، على رغم جهود الدول المعنية بهذه الظاهرة في مكافحة تجارة انتشارها، وهو ما يعني استمرار تأثيرها السلبي على الأمن الاقتصادي للمجتمعات المعنية[9].

2- تأثير المخدرات على الأمن الاجتماعي:

تشهد عدد من المجتمعات حالة من اللاأمن الاجتماعي بسبب ارتفاع معدلات الجريمة فيها، حيث يرجعه البعض في بلدان العالم الثالث إلى الفقر المتعاظم في هذه المجتمعات، إلا أنه ليس من المبرر أن نشهد دولا تشهد نموا اقتصاديا مقبولا ولكن تزداد فيها معدلات الجريمة سنويا، فهذا يعني أن هناك أسباب أخرى يكون من بينها الزيادة في معدلات التعاطي والإدمان للمواد المخدرة سبب في زيادة معدلات الجريمة الفردية، إذ أن

التعاطي والمدمن على المخدرات يفقد وعيه ويلجأ إلى الجريمة والعنف من أجل توفير احتياجاته من المواد المخدرة[10].

والأخطر من ذلك، هو ظهور أشكال جديدة من الجرائم تهدد النسيج الاجتماعي وتماسكه، فالقارئ للصحف الوطنية الجزائرية أو الأجنبية يلاحظ تقارير تبرز هذه الوضعية الخطرة، إذ من بين ما جاء فيها إبراز معدلات السرقة للأشخاص والممتلكات لتدبير المال اللازم لشراء المواد المخدرة وفق ما هو مسجل في محاضر الشرطة أثناء التحقيق، وقد تطور الأمر إلى درجة ارتكاب جرائم القتل أو الاغتصاب، وهذا كله كفيل بأن يدمر الأمن الاجتماعي والأمن الإنساني لعدد ليس بقليل من أفراد المجتمع[11].

كما أن الثروة المالية الناتجة عن ممارسة الاتجار في المخدرات أو ترويجها تنتج منظومة قيم وسلوكات غريبة عن المجتمعات يكون تغييرها أمر صعب جدا، إذ أصبح من الصعوبة بمكان إقناع المزارعين للأفيون في المغرب على سبيل المثال بتبني برنامج زراعي بديل يكون في صالح المجتمع لتحقيق الأمن الغذائي، بسبب أن الأفيون عائده جد مرتفع مقارنة بعائد القمح، رغم أن هذا الأخير من منفعة المجتمع بينما يصب الأول في صالح فئة قليلة من الأفراد تغلب عليه نزعة أنانية، ناهيك أن تكاليف نقل وتوزيع المخدرات يعتمد على المورد البشري المتمثل في الشباب خاصة في المناطق المتاخمة بالسكان والفقيرة، مما يفقد المجتمع أحد قوى الإنتاج القومي، لتكون في صالح ارتكاب الجريمة وإحداث خلل في البنيان الاجتماعي الثقافي بتفكك الأسر وتغييب الأخلاق وتمريض المجتمع بآفة الإيدز، وهذا يتم كله نتيجة زيادة معدلات التعاطي والإدمان، لتكون محصلته الاجتماعية تهديد الأمن القومي في بعده الاجتماعي[12].

3- تأثير المخدرات على الأمن السياسي:

ثمة ارتباط سلبي بين معدلات العنف وبين حالة الأمن السياسي للمجتمع، فكلما زاد معدل العنف انخفض الإحساس بالأمن السياسي والاستقرار[13]. وتفيدنا الدراسات والتقارير الصحفية ومحاضر الشرطة بأن زيادة استخدام العنف في المجتمع له علاقة وطيدة بالاتجار والتعاطي للمخدرات، إذ يستعمل هذا الشكل من العنف ضد أفراد الأسرة وبين الطلبة في المدارس، وكما يستعمل ضد أفراد الأمن أثناء أداء واجبهم في محاربة منتجي هذه السموم والمروجين لها بواسطة التوزيع السري في أوساط المجتمع أو تهريبها من بلد على بلد.

والأخطر من ذلك، فإن ثمة أكبر المنظمات الدولية التي تقوم بدعم الاتجار وتوزيع المخدرات على المستوى الدولي، لأن هذه العصابات لها مصالح في ذلك، متمثلة في الأرباح الضخمة والسريعة التي تجنيها من هذا النوع من التجارة، ولحماية هذه المصالح الأنانية تقوم بمحاولة تأمينها عن طريق شبكة معلوماتية وعسكرية سرية تشكلها لأداء هذا الغرض إلى حد في بعض الأحيان تدخل في صراع مباشر مع المؤسسة العسكرية الشرعية، وفي مثل هذه الوضعية تسود وضعية اللاستقرار في البلد وتتدهور حالته الأمنية السياسية[14].

وتزداد خطورة العصابات المنظمة في مجال المخدرات والجرائم المرتبطة بها كتبييض الأموال على الأمن السياسي للمجتمع، لاسيما إذا كانت تلك العصابات تقوم على أساس من تقسيمات طائفية أو عرقية بالمجتمع، الأمر الذي يجعل أي صراع محتمل فيما بينها أخطر من أن يكون صراعا حول تعظيم الثروة، فمن المعروف أن الانتماءات السياسية القبلية المتعصبة إذا وفرت لها إمكانيات وفقد العقل فيها فإنه بدون شك تؤدي إلى صراع سياسي يؤثر مباشر على الأمن القومي[15].

وكما أن الشيء الملاحظ، هو التوجه العالمي نحو التحول الديمقراطي لمعالجة الأزمات السياسية في بلدان العالم الثالث، غير أن ذلك قد يعمق من عدم الاستقرار في هذه المجتمعات، حينما تتجه عصابات المخدرات للاستفادة من الدخول في العملية الانتخابية لتحتل مراكز مهمة في الدولة، وتوجه مصير المجتمع في اتجاه خطير، ولاسيما أنها قد تستغل الظروف الصعبة التي تمر بها الشعوب لتقوم بشراء ذممهم حتى يتسنى لها الوصول إلى مراكز اتخاذ القرار، ومن ثم يمكنها استعمال ضغوطها ونفوذها على أجهزة الدولة البيروقراطية، العدالة، مؤسسة الجيش ومؤسسة الإعلام لتعميق درجة الفساد داخل المجتمع، وبالتالي إضعاف حالته الأمنية السياسية.

ومن جانب آخر تبين أن هناك علاقة بين ظاهرة المخدرات وظاهرة الإرهاب[16]، فجماعات الإرهاب تلجأ إلى جميع الطرق غير الشرعية لتنفيذ مخططاتها الإرهابية، فلما أصبحت محاصرة محليا ودوليا من حيث التمويل، نتيجة الرقابة الشديدة المفروضة عليها، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وجمدت أو صادرت أرصدة كل من يشتبه فيه بقيام بأعمال إرهابية، أو عدم السماح لهم بالاستفادة من التبرعات الخيرية، فإن السبيل الوحيد المتبقي لهم هو الاتجار في المخدرات، وتؤكد عدد من وسائل الإعلام على أن الإرهابيين في الوقت الراهن أصبحوا يعتمدون على زراعة المخدرات لتسريع بناء قوتهم سواء من حيث الحصول على الأسلحة أو تجنيد الأفراد ضمن تنظيماتهم، وقد يساعدهم في ذلك الصعوبات

التي تواجهها الدولة في العالم الثالث وعلى رأسها تأمين حدودها بالكامل، ليصبحوا في الأخير يشكلون خطر لا يستهان به على الأمن القومي والأمن المشترك للدول.

ثالثا: معالجة خطر المخدرات في جيو - سياسية ضفتي المتوسط.

لقد سعى الاتحاد الأوربي لتعزيز أمنه إلى اعتماد سياسة جغرافية تجاه دول جنوب المتوسط يهدف من خلالها تحقيق الأمن الشامل عبر النقاط التالية:

1- عدم قابلية تجزئة الأمن والاستقرار في البحر المتوسط.

2- تعاون اقتصادي تحت شعار التبادل الحر بالوسائل المالية لتحقيق الأهداف الاجتماعية وإعادة الهيكلة الصناعية.

3- حوار سياسي مع حكومات جنوب المتوسط التي تخاف من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية.

4- إستراتيجية احتواء في وجه تدفق الهجرة وأخطار التوسع الإرهابي ومكافحة ومنع الجريمة المنظمة وجميع المظاهر المتصلة بها كالاتجار بالمخدرات، وذلك من خلال المراقبة الإستراتيجية لغرب المتوسط والبحث عن اتفاقات مع الحكومات المحلية حول هذه القضايا[17].

يمثل إنتاج وتجارة المخدرات أحد الأخطار التي تواجه مختلف البلدان الأوربية والمتوسطية (خاصة المغرب العربي) على حد السواء، وهذا الموضوع يخص بالذات المغرب الأقصى، حيث يعتبر من بين كبار البلدان المنتجة لمختلف أنواع المخدرات، إضافة كونه مصدرا ومعبر لبعض المخدرات شديدة المفعول كالكوكايين والهروين الآتية من أمريكا اللاتينية والموجهة إلى السوق الأوربية، إذ تأخذ طريقها عبر مضيق جبل طارق أو عبر الأراضي الجزائرية الشاسعة التي أصبحت معبرا رئيسيا للتهريب إلى أوربا[18].

يعتبر الاتحاد الأوربي التنسيق في مكافحة الإرهاب مع المغرب بات ضروريا، ويتجلى ذلك في السياسات الأوربية الداعية للحوار مع جميع الشركاء من أجل إقامة منطقة أمن واستقرار، وفي هذا الإطار دعى الرئيس الفرنسي ساركوزي إثر الزيارة التي قام بها إلى المغرب في الفترة الأخيرة إلى التشاور وإيجاد السبل في إطار مشترك لمكافحة المخدرات.

كما تضمنت مسألة مكافحة المخدرات في جميع الحوارات الأوربية سواء كانت سياسية أمنية أو اجتماعية، ثقافية وإنسانية لما لها من انعكاسات خطيرة على المجتمعات الأوربية والمغاربية على حد السواء.

يلاحظ تفاقم الظاهرة وانتشار إنتاج وتهريب المخدرات من المنطقة المغاربية، ويمكن حصر هذا التفاقم في سببين، الأول: هو وجود طلب فعلي متزايد حدته داخل المجتمعات الأوربية سواء كان الطلب تجاريا أو استهلاكيا، الثاني: الأرباح التي يحققها هذا النوع من التجارة في ظل غياب فرص العمل خاصة بانعدام شروط انتعاش أنشطة إنتاجية بديلة، إذ أن شمال المغرب الأقصى يعاني من تهميش اقتصادي كلي.

ومن خلال السببين المذكورين تتأكد المسؤولية المشتركة للطرفين الأوربي والمغاربي في زيادة تفاقم ظاهرة المخدرات وما تحمله من أمور خطيرة على المجتمعات في كل الأبعاد الأمنية.

رابعا: نحو تفعيل إستراتيجية جديدة تقلل من آفة المخدرات في المتوسط:

إن التزام دول الاتحاد الأوربي بالعمل التشاركي لضمان الأمن الشامل في المنطقة المتوسطية يبدو غير متوازن ومتناقضا، ومن ثم يمكن ملاحظة الازدواجية في الرؤى الأوربية حول القضاء على آفة المخدرات وتداعياتها، إذ يلاحظ البلدان المتوسطية هي التي تعيش حالة اللاستقرار وتحتاج إلى تعاون بناء لإعادته، غير أن الدول الأوروبية تحملها المسؤولية وحدها لمعالجة هذه الظاهرة بكل أبعادها، في الوقت الذي تفتقر فيه هذه الدول إلى الإمكانيات المالية والتكنولوجية وغيرها من العوامل التي تساعدها على التغلب على مشاكلها المعقدة، بينما البلدان الأوربية تشعر وكأنها أكثر عرضة للأخطار، وتلجأ إلى تبني سياسات أكثر تقيد على مستوى الدولة كالتشديد في قوانين الهجرة وتحديدها، وطرح سياسات تهدد به للأمن والدفاع في المنطقة المتوسطية الجنوبية.

إن من أجل احتواء هذا المشكل من الواجب القيام بمبادرة تنموية جريئة بين الجانبين الأوربي والمغاربي تتم من خلال إقامة مشروعات إنتاجية بديلة وتغيير مفاهيم العناصر البشرية العاملة في المناطق التي تنتشر فيها زراعة المخدرات، لكن هذا الرهان ليس سهل على الاتحاد الأوربي نتيجة ضغوط العولمة عليه ووجود شبكات الجريمة المنظمة التي تمول حركات الإجرام لتعظيم أرباحها وتحقيق أهدافها، ناهيك عن تأثيرها السلبي على استقرار الدول المغاربية بزيادة إثارة النزاعات والحروب والقلاقل الداخلية باستغلالها الظروف المعيشية المتدهورة في هذه المجتمعات وانتشار الجهل وضعف الدول في مواجهتها في ظل العولمة.

خاتمـــــة:

مهما يكن فإن الأمن بكل أبعاده يشكل المهام الرئيسي للدولة، فهي المسؤولة على أمن مواطنيها داخليا وخارجيا، لكن بعدما رأينا التهديد الجاد الذي تمثله المخدرات بالنسبة للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإستراتيجية للأمن القومي، إذ أصبحت تهدد الأمن الداخلي للدول لكنها ليست تصرفات تقوم بها الدولة بل أفراد أو عصابات منظمة تخترق التحصينات الناتجة عن السيادة القانونية وتنتهك القدرات الاجتماعية والاقتصادية للدول، مما يستلزم مواجهتها ومحاربتها بشتى الوسائل الممكنة، غير أن التجربة المتاحة أثبتت محدودية قدرات الدولة منفردة في مواجهتها لهذه الآفة وتداعياتها، لأنها تتميز بالطابع ليس المحلي فقط وإنما بالطابع السري والدولي ولها القدرة الكافية على النشاط والاختراق دون صعوبات كبيرة أتاحتها لها ظاهرة العولمة، وتترك آثارا على عدد من الدول وهو ما يستدعي ضرورة تكثيف التعاون بين الدول والمشاركة الفعلية لاجتنابها ونزع أسباب نموها وانتشارها.

لذا لا بد من التفاعل الإيجابي بين دول ضفتي المتوسط لما للأمن الشامل من أهمية بالنسبة للدول الحديثة، ولم يعد الأمن مقتصرا على الاعتماد على البعد الاستراتيجي العسكري، وحماية الأفراد جسديا ونفسيا وماديا، وإنما تغيير هذا المفهوم ليشمل كل الجوانب المعقدة من المعاملات المستجدة في ظل العولمة والتي تخطت كل الجوانب.

وأخيرا، ولأن مشكلة المخدرات مشكلة دولية إن لم نقل عالمية فإن التعاون الدولي مع أجهزة الدول الأخرى المعنية ركن أساسي في أية خطة ناجحة على أن يكون ذلك انطلاقا من اعتبار المخدرات مشكلة أمن قومي.

الهوامـــــش:

(1)- محمد شلبي، "الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة"، في الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، الجزائر، جامعة الجزائر، منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004، ص 151.

(2)- نفس المرجع.

(3)- روبرت مكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة يوسف شاهين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر،1970، ص 125 .

(3)*- أنظر: عبد الحميد براهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1996.

(4)- في أصل الأزمة الجزائرية 1958- 1999، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2001، ص 71.

(5)- خديجة عرفة، "تحولات مفهوم الأمن...الإنسان أولا"، على الرابطة الالكترونية:

<http://www.islam online.net/arabic/mafaheem/2003/09/article01shtuln>

(6)- أنظر: تقرير التنمية البشرية: الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 2004.

(7)- أنظر: محمد غربي، "من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن: حالة منطقة البحر المتوسط، في مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، مطبعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد الأول، جوان 2009، ص 94.

(8)- ميشال تشوسودرفيسكي، عولمة الفقر، ترجمة محمد مستجير مصطفى، القاهرة، دار سطور، 2000، ص 30.

(9)- وفاء سعد الشربيني، " الأبعاد الأمنية في اتفاقيات المشاركة الأوروبية المغاربية"، في مجلة دراسات أوربية، مركز الدراسات الأوربية، القاهرة، العدد الأول، نوفمبر 2004، ص 46.

(10)- ميريللي غرندل، "مستعد أم لا: العالم النامي والعولمة"، في جوزيف ناي ودوناهيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة محمد شريف الطرح، السعودية، مكتبة العبيكان، 2002، ص 265.

(11)- يمكن مراجعة جريدة النهار والخبر الجزائريتين، الصادرة أعدادها مثلا من 20- 30 ديسمبر 2009، يلاحظ كيف أن الجريمة انتشرت في الوسط الأسري بسبب الإدمان على المخدرات.

(12)- See.Jhon Bayliss and stive smith; the globalization of wourld politis, 3ed creat Britan, oxford universetes Press, 1997.

(13)- I bid

(14)- محمد سعيد أبو محمود، الوظائف الجديدة للدولة في عصر العولمة، مجلة الديمقراطية، عدد 3، صيف 2001 ، ص 78.

(15)- Henry Gordan, Multicultural and Multiethnicsociely, discussion paper N°1, UNESCO, 2000, P13.

(16)- خديجة عرفة، "مفهوم الأمن الإنساني"، في دورية مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، مصر، السنة الأولى، سبتمبر 2005.

(17)- عمرو الشبوكي "الاتحاد الأوروبي بين قراءتين للإرهاب أو الجدل بين الأحكام الثقافية والرؤية السياسية والاجتماعية"، في وفاء سعد الشربيني، الإتحاد الأوروبي والوضع الجديد في الوطن العربي 1991-2004، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية العلوم السياسية بجامعة القاهرة، 2005، ص 231.

(18)- وفاء سعد الشربيني، المرجع السابق، ص 47.